الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢
المعقودة يوم الخميس
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد خان (باكستان)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.2
19 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

انتخاب أعضاء المكتب

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن مجموعة دول أوروبا الشرقية قد رشحت السيد رايشيف (بلغاريا) ليكون أحد نائبي الرئيس وأن مجموعة الدول الأفريقية قد رشحت السيد محمد (السودان) لمنصب المقرر.

٢ - انتخب بالتزكية السيد رايشيف (بلغاريا) نائبا للرئيس والسيد محمد (السودان) مقررا.

٣ - الرئيس: قال إنه لم تقدم حتى الآن أية ترشيحات لشغل المنصب الثاني لنائب الرئيس.

تنظيم الأعمال (A/49/250؛ A/C.2/49/1؛ A/C.1/49/2؛ A/C.2/49/L.1 و Add.1)

٤ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الثانية (A/C.2/49/1) بشأن البنود المحالة إلى اللجنة، وأشار إلى أن الجمعية العامة قررت أن تجري مناقشة البند ١٥٨ المعنون "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" مباشرة في جلسة عامة على أساس أن تـُتـَّخذ في اللجنة الثانية الإجراءات المتعلقة بالبند. ووجه كذلك انتباه اللجنة إلى التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة على أساس التوصيات الواردة في التقرير الأول للمكتب (A/49/250) فيما يتعلق بتنظيم أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وأشار، من جهة أخرى، إلى القيود الزمنية المتبعة في السنوات الماضية، فلا تتجاوز البيانات بشأن بنود جدول الأعمال ١٠ دقائق ولا تتجاوز البيانات خلال المناقشة العامة ١٥ دقيقة.

٥ - وأشار الرئيس أيضا إلى أن الجمعية العامة قررت تبسيط برنامج عمل اللجنة الثانية وأن المسائل ستناقش في شكل مجموعات من المواضيع، على النحو المبين في المرفق الثاني من قرارها ١٦٢/٤٨ مما لا ينبغي أن يحول دون مناقشة أية مسألة محددة قد يرغب أي وفد في طرحها وفقا لمواد النظام الداخلي ذات الصلة.

٦ - السيد كاريا (فنلندا): تساءل عما إن كان من الضروري أن تجري اللجنة الثانية مناقشة عامة. وأشار إلى أنه بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ في الصيف الماضي، لم يجر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المناقشة العامة واعتبرت التجربة ناجحة. وينبغي اتباع الشيء نفسه في اللجنة الثانية لتجنب تكرار المناقشات مرتين أو ثلاث مرات. ويمكن أيضا الاستفادة من هذا الإجراء لوقف الاتجاه الحالي نحو اعتبار المسائل الاقتصادية والإنمائية مواضيع ثانوية لا يستلزم الأمر أن يناقشها الوزراء في الجلسات العامة. وفي هذا الصدد يقترح وفده أن تلغى المناقشة العامة في اللجنة الثانية بغرض تشجيع مناقشة المسائل الاقتصادية والإنمائية على مستوى الوزراء.

٧ - السيد راموول (الجزائر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، فقال إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين لتخفيضه عدد الأيام المخصصة للمناقشة العامة من خمسة إلى ثلاثة إنما هو بالفعل مساهمة في ترشيد أعمال اللجنة الثانية. ونظرا لأن المناقشة العامة قد ألغيت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنها تكرار لمناقشات اللجنة الثانية، فإنه إذا ألغيت المناقشة العامة هنا فلن يكون هناك محفل تناقش فيه البنود السياسية والاقتصادية. ومجموعة الـ ٧٧ إذ تضع في الاعتبار أنه قد تمت في السنة الماضية مراعاة القيود الزمنية المحددة للبيانات مراعاة دقيقة فإنها تؤيد الإبقاء على المناقشة العامة لأنها تعتبر مجدية وبناءة بالنسبة للجنة الثانية.

٨ - السيد فلورنسيو (البرازيل): قال إن وفده يؤيد الحجة التي ساقها ممثل الجزائر ويؤكد ضرورة إجراء المناقشة العامة في اللجنة الثانية.

٩ - السيد رونغي (ألمانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأبدى اهتمامه بترشيد أعمال اللجنة وقال إنه يؤيد، في ضوء الحجج التي ساقتها مجموعة الـ ٧٧، أن تجرى في العام الحالي مناقشة عامة قصيرة ويقترح معاودة النظر في مسألة المناقشات العامة للجنة الثانية في نهاية الدورة الحالية.

١٠ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية) قال إنه يؤيد ما أبدته فنلندا من ملاحظات فيما يتعلق بمسألة المناقشة العامة ويدرك في الوقت نفسه وجهات النظر التي أبدتها الوفود الأخرى في هذا الصدد. وذكر أن وفده يقترح إجراء مناقشة عامة قصيرة جدا مع الإفادة بفعالية بالغة من نظام يقلص عدد المتكلمين باسم المجموعات بغرض الحد من عدد البيانات دون إغفال التعبير، تبعا لذلك، عن مواقف جميع الوفود الحاضرة.

١١ - السيد أمزيان (المغرب): رأى أن المناقشة العامة كبيرة الأهمية لأنها هي الفرصة الوحيدة للمشاركة المتاحة أمام الكثير من الوفود ولا سيما وفود البلدان النامية.

١٢ - السيدة جاكوبسون (النرويج): قالت إنها تؤيد مقترح فنلندا نظرا لأن إلغاء المناقشة العامة في اللجنة الثانية سيتيح وقتا أكبر لدراسة البنود الأساسية المعروضة على اللجنة الثانية وإجراء مشاورات غير رسمية.

١٣ - السيد همرشولد (السويد): قال إنه ولئن كان يؤيد من حيث المبدأ الاقتراح الذي تقدمت به فنلندا، فإنه يرى، في ضوء الآراء التي أبدتها الوفود الأخرى، أن المسألة يمكن حلها بالأخذ بمقترحي ألمانيا والولايات المتحدة.

١٤ - السيد دوجاك (النمسا): رأى أن مقترح فنلندا ينبغي أن يُدرس بجد، وأعرب عن أمله في أن يتحقق ذلك في المستقبل، ففكرة إلغاء المناقشة العامة التي تجري قبل دراسة مختلف بنود جدول الأعمال تسمح بتركيز المداولات على تلك البنود.

١٥ - السيد بدروسو كويستا (كوبا): قال إنه لا ينبغي حتى النظر في إمكانية إلغاء المناقشة العامة ذلك أن هذه المسألة قد حسمت بالفعل في قرار الجمعية العامة المتعلق بإعادة التشكيل. فالمناقشة العامة تنفرد بميزة حيث أنها تتيح للبلدان الفرصة للتعبير عن وجهات نظرها السياسية بشأن البنود المعروضة على اللجنة الثانية. والجدير بالذكر أن الغالبية الكبيرة من وفود البلدان النامية تكون صغيرة ويتعين عليها في أحيان كثيرة أن تشارك في أكثر من اجتماع في آن واحد وأن المناقشة العامة تمثل فرصة مواتية إلى حد كبير كي تبدي وفودها وجهة نظرها بفعالية بشأن مسائل السياسة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى لا بد من التزام الحذر فيما يتعلق بمقترحات محددة من قبيل المقترح الداعي إلى زيادة استخدام نظام المتكلمين باسم مجموعات البلدان، وهي ممارسة استخدمتها بفعالية مجموعة الـ ٧٧. وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون من الواضح أن للبلدان كامل الحق في أن تعرب عن وجهات نظرها بشأن مسائل محددة بمعزل عن وجهات نظر المتكلمين باسم مجموعات البلدان.

١٦ - السيد كاريا (فنلندا): قال إنه اقترح إلغاء المناقشة العامة لأن وفده يؤيد الأخذ بدقة بالإصلاحات الموافق عليها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الفقرة ٦ من المرفق الثاني من القرار ١٦٢/٤٨ وفيما يلي نصها: "ينبغي أن تتركز المناقشات في اللجنة الثانية حول البنود المدرجة في الفرع هاء أدناه". والفرع هاء يتضمن البنود التي يتعين أن تنظر فيها اللجنة الثانية وليس فيه ما يشير إلى المناقشة العامة. ومع ذلك فإنه، بعد أن استمع إلى الآراء التي أبديت في النقاش، أصبح على استعداد للموافقة على المقترح الداعي إلى إجراء مناقشة عامة في هذه السنة على أمل أن تكون مختصرة ومقتضبة، وتقييم جدواها ومعاودة النظر في المسألة في جلسة لاحقة من جلسات اللجنة الثانية.

١٧ - السيد سينغ (الهند): أيد الإبقاء على المناقشة العامة التي رأى أنها تمثل الموضوع المهم الوحيد في جدول أعمال اللجنة الثانية في هذه الدورة، إذ كما نجم عن توزيع البنود على سنتين فلن تـُدرس البنود التي تكتسب أهمية بالنسبة للبلدان النامية. ولئن كان من المؤكد أن الجمعية العامة ستتناول المسائل الاقتصادية في الجلسات العامة، فإنه لن يجري تحليلها هناك بالتفصيل على النحو الذي يحدث في اللجنة الثانية. ومن ناحية أخرى قد تكون هناك مشاركة في اللجنة الثانية على مستوى وزاري وبذلك لا تكون المناقشة العامة أمرا ينال من أهمية تلك المسائل.

١٨ - السيد منغوبي (بنن): أشار إلى أن أيا من الوفود لم يبد، عند دراسة إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، رغبة في إلغاء المناقشة العامة في اللجنة الثانية. وقال إنه من الجدير بالذكر أيضا أن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ لم ينص على إلغاء المناقشة العامة. فالمناقشة العامة لم تدرج ضمن البنود التي يتعين على اللجنة الثانية دراستها، لأنها ليست بندا من بنود جدول الأعمال حتى تدرج فيه. ومضى قائلا إنه ينبغي الإبقاء على المناقشة العامة لأن في هذا المحفل وحده تستطيع فيه الوفود الصغيرة أو الممثلة ببرلمانيين أو وزراء المشاركة من أجل إيضاح السياسة الاقتصادية لبلدانها واقتراح ما ترتئيه من تدابير ينبغي للجنة الثانية أن تتخذها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي. وقال إنه يؤيد تبعا لذلك المقترح الذي طرحه ممثل الجزائر.

١٩ - الرئيس: قال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في الإبقاء على المناقشة العامة، التي ستخصص لها خمس جلسات من ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، واقترح إبقاء هذه المسألة قيد النظر في الجلسات القادمة.

٢٠ - وقد تقرر ذلك.

٢١ - السيد رامول (الجزائر) أكد أنه لا ينبغي أن يُفهم بأي حال أن الإبقاء على المناقشة العامة مرهون بأي شروط معينة. وقال إن المناقشة العامة مدرجة في جدول الأعمال وينبغي أن تظل كذلك.

٢٢ - الرئيس: فيما يخص الرسالة الموجهة إلى رئيس اللجنة الثانية من رئيس اللجنة الخامسة (A/C.2/49/2) بشأن البند ١٠٨ من جدول الأعمال "تخطيط البرامج"، التي يلتمس فيها آراء اللجنة الثانية في التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، اقترح أن يقوم أعضاء المكتب بدراسة هذه المسألة وإبلاغ اللجنة الثانية بآرائهم بشأن أفضل طريقة لمعالجتها.

٢٣ - السيد رامول (الجزائر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، فلاحظ أن البنود الفرعية من البند ٨٨ المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الدولي" ضعيفة الصلة بمفهوم الاستدامة. ولذلك اقترح أن تحذف كلمة "المستدامة". وقال إن مجموعة الـ ٧٧ قررت، من جهة أخرى، أن تطلب النظر في إمكانية تعليق أعمال اللجنة الثانية لمدة أسبوع ليتسنى لوفود البلدان النامية إجراء مشاورات في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، فمن المسائل التي غدت مألوفة التأخيرات في إصدار التقارير المألوفة. وفي هذا الصدد فإن مجموعة الـ ٧٧ تحتفظ بحقها في طلب إرجاء المناقشات في حالة عدم توزيع أي وثيقة في حينه. وفي الختام تساءل عما إذا كان من الممكن إعادة تجميع البنود التي ستنظر فيها اللجنة اعتمادا في ذلك على صلة منطقية بغرض ترشيد أعمال اللجنة فمثلا يمكن النظر في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٨٧ في جلسة واحدة والنظر في البندين الفرعيين (ج) و (د) في جلسة أخرى.

٢٤ - الرئيس: قال إنه يمكن إجراء تعديل في أعمال اللجنة حتى يتسنى للوفود المشاركة خلال الأسبوع من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، في المشاورات غير الرسمية فيما بين دورتي اللجنة التحضيرية.

٢٥ - السيدة كلي (أمينة اللجنة): قالت، فيما يتعلق بالبند ٨٨، أن عبارة "التنمية المستدامة" ترد في الفقرة ٨ من المرفق الثاني من القرار ١٦٢/٤٨. ولذلك وضعت الأمانة عنوان البند بهذه الصيغة. وفيما يخص تزامـــن موعد المشاورات غير الرسمية للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي مع أعمال اللجنة، قالت إنه

(السيدة كلي)

يمكن إذا رغبت اللجنة في ذلك، عدم عقد اجتماعات خلال الأسبوع ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وإرجاء البند المتعلق بالبيئة لتنظر فيه خلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر المقرر قصره على المشاورات غير الرسمية.

٢٦ - السيد كاريا (فنلندا): قال إنه ربما كان من الأجدى أن تدرج الأمانة أيضا في جدول الأعمال البند المتعلق بالفريق المفتوح باب العضوية المعني بالإصلاحات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية.

٢٧ - السيد بياوو (بنن): قال إنه يؤيد المقترح الداعي إلى أن تعلق اللجنة أعمالها خلال الأسبوع ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لتتمكن الوفود من المشاركة في المشاورات غير الرسمية فيما بين دورتي اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفيما يخص البند الفرعي ٨٩ (د)، وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، اقترح، سعيا إلى الوصول بالمفاوضات الجارية بشأن الاتفاقية إلى خاتمة مرضية، أن يناقش هذا البند الفرعي في الجلسات العامة للجمعية العامة وأن يعهد إلى اللجنة الثانية إعداد القرار المتصل بذلك. ولذلك اقترح، أن يوجه رئيس اللجنة رسالة في هذا الصدد إلى رئيس الجمعية العامة.

٢٨ - السيد جمعة (تونس): والسيد رامول (الجزائر) والسيدة ميكاريفي (النيجر): أيدوا المقترح الذي طرحه ممثل بنن.

٢٩ - الرئيس: قال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في اعتماد المقترح المقدم من ممثل بنن والداعي إلى أن يناقش البند الفرعي ٨٩ (د) مباشرة في الجلسات العامة، على أساس أن تتخذ المقررات ذات الصلة في اللجنة الثانية، وأعلن أنه سيوجه في هذا الصدد رسالة باسم أعضاء اللجنة إلى رئيس الجمعية العامة.

٣٠ - وقد تقرر ذلك.

٣١ - السيد كيلوواي (استراليا): قال إن المشاورات غير الرسمية المقررة ليومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر تتزامن مع موعد انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٤، ونظرا لأن المسائل التي ستعالج في تلك الدورة ستكون متشابهة إلى حد كبير فإن ذلك سيسبب صعوبات لكثير من الوفود الراغبة في المشاركة في كلا النشاطين ولذلك اقترح تحديد موعد آخر للمشاورات غير الرسمية.

٣٢ - السيد ستوبي (مدير تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي): قال إن الأمانة تواجه نفس الضغوط التي تواجهها الوفود وأن برامج العمل تكون حصيلة المقترحات التي تقدمها الوفود

وتوافق عليها. وتجدر الإشارة، من جهة ثانية، إلى أن حجم العمل قد بلغ مستوى يكاد يستعصي إزاءه تغيير مواعيد انعقاد أي اجتماع دون المساس بمواعيد انعقاد اجتماعات أخرى، ولذلك أصبح هامش المناورة المتاح أمام الأمانة محدودا جدا.

٣٣ - السيد راموال (الجزائر): اقترح معالجة البند الفرعي ٨٩ (هـ) المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" وفقا لذات الإجراء الذي اقترحه ممثل بنن بشأن البند الفرعي ٨٩ (د) والنظر فيهما في جلسة واحدة إذا قررت الجمعية العامة مناقشة كلا البندين في الجلسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك اقترح بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، تخصيص يوم أو نصف يوم لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن المشاكل القطاعية في سياق البند الفرعي ٨٩ (هـ).

٣٤ - السيد رونغي (ألمانيا): فيما يخص المقترح الداعي إلى النظر في البند ٨٩ (هـ) في جلسة عامة للجمعية العامة، اقترح أن يعاد النظر في هذه المسألة، وقال إن وفده يرى، عموما، ضرورة أن تظل بنود اللجنة تحال، بصفة استثنائية إلى الجلسات العامة للنظر فيها.

٣٥ - الرئيس: قال إنه يفهم أن اللجنة توافق على مقترح ممثل ألمانيا وستعاود النظر في الجلسة القادمة في مسألة إحالة البند ٨٩ (هـ) إلى جلسة عامة للجمعية العامة لدراسته.

٣٦ - وقد تقرر ذلك.

٣٧ - السيد سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين): أشار إلى النقطة ٤ من قائمة الاجتماعات الإضافية، فقال إنه إذا قررت اللجنة في النهاية إرجاء النظر في البند الفرعي ٨٩ (ب) إلى الأسبوع الذي يبدأ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، فسينبغي تبعا لذلك تغيير مواعيد انعقاد مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ.

٣٨ - السيد كيلوواي (استراليا): قال إن المشاورات غير الرسمية المقررة ليومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر يمكن عقدها في يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر دون أن يتسبب ذلك في أي خلل جسيم.

٣٩ - السيد بيلارغيون (كندا) اقترح إدراج البند الفرعي ٨٨ (ز) المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في إطار البند ٨٩ المعنون "البيئة والتنمية المستدامة".

٤٠ - السيد بياوو (بنن): قال إن عنوان البند ٨٩ كان ينبغي أن يكون "البيئة والتنمية" أو "التنمية المستدامة" فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون عنوانه "البيئة والتنمية المستدامة" لأن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي في حد ذاته على جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية. ولذلك، يخلو العنوان الحالي للبند

٨٩ من أي معنى نظرا لأنه ينم فيما يبدو، عن أن البيئة مسألة مستقلة عن التنمية المستدامة، في حين أنها في الواقع، أحد عناصره. ومن جهة أخرى قال إن وفده يؤيد المقترح الذي طرحه ممثل كندا والداعي إلى إدراج البند الفرعي ٨٨ (ز) في إطار البند ٨٩.

٤١ - السيدة كلي (أمينة اللجنة): أشارت إلى المقترح الذي طرحه ممثل كندا فقالت إن مسألة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) قد أدرجت في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، ولكن إذا ارتأت اللجنة أنه من الأقرب إلى المنطق إدراج تلك المسألة في إطار البند ٨٩ فليس لدى الأمانة اعتراض على ذلك. وأشارت إلى الملاحظة التي أبداها ممثل الأرجنتين فقالت إنه إذا وافقت اللجنة على إرجاء النظر في مجموعة البنود المتعلقة بالبيئة إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فإن مسألة حماية المناخ العالمي سترجأ هي أيضا باعتبارها أحد عناصر مجموعة البنود المشار إليها. وتجدر الملاحظة، فيما يتعلق بمقترح ممثل بنن، إلى أن عنوان البند ٨٩ قد قررته أيضا الجمعية العامة وهو مقتبس من المرفق الثاني من قرارها ١٦٢/٤٨.

٤٢ - السيد جمعة (تونس): قال إنه لا يعترض على مقترح ممثل كندا الداعي إلى إدراج البند الفرعي ٨٨ (ز) في إطار البند ٨٩ ولكنه أشار إلى ضرورة تغيير عنوان البند ٨٨ إذا ووفق على ذلك، نظرا لأن كلمة "المستدامة" الواردة في ذلك العنوان إنما تتعلق أساسا بالبند الخاص بالمستوطنات البشرية.

٤٣ - السيد شيباتا (اليابان): قال إنه لا يعترض على الاقتراح الداعي إلى إرجاء النظر في البند ٨٩ المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، ولكنه أشار إلى أنه إذا تقرر إرجاءه فسيكون من الملائم تأجيل مناقشة البند كلية لا تقسيمها إلى مرحلتين تفصل بينهما فترة تزيد على الشهر.

٤٤ - السيد سينغ (الهند): قال، وأيده في ذلك السيد جمعة (تونس) والسيد بانكين (الاتحاد الروسي) إنه إذا قررت اللجنة التوصية بالنظر في البندين الفرعيين ٨٩ (د) و (هـ)، في الجلسات العامة للجمعية العامة فسيتقلص البند ٨٩ إلى حد بعيد. ولعله يصبح من الممكن عندئذ عقد الجلسات المخصصة للنظر في ذلك البند يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر واختتام النظر فيه في الفترة التي تتراوح بين ١٩ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر مما ستنتفي معه ضرورة معاودة النظر فيه وتحديد مواعيد جديدة للجلسات التي كان من المقرر عقدها في الأسبوع من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٥ - السيد سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين): دعا إلى إبداء أسباب مقنعة لنقل مسألة الموئل الثاني إلى البند ٨٩. وقال إنه يرى أن لهذا المؤتمر هدفا خاصا به وأنه يرى من جهة أخرى أن البنود المتعلقة بالبيئة تتصل باختصاصات محددة تحديدا جيدا. وقد يتسبب التغيير في المساس بمناقشة تلك البنود.

٤٦ - السيد بيلارغيون (كندا): قال إنه لن يتمسك بمقترحه تفهما منه لما أبداه زملاؤه من أسباب تؤكد أن الموئل الثاني يمثل جانبا بيئيا هاما.

٤٧ - الرئيس: أعلن أن الأمانة ستدخل التعديلات اللازمة في ضوء المقترحات التي قدمتها الوفود وسيصدر برنامج العمل المنقح في أقرب وقت ممكن ليتسنى للجنة النظر فيه في جلستها القادمة.

٤٨ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠